

البنك الإسلامي للتنمية
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

إعداد الأمة الإسلامية للقرن الحادي والعشرين في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

تمهيـــد

إن التحديات التي يحملها القرن الحادي والعشرون جسيمة ومتنوعة، غير أن الأمة الإسلامية لديها من القدرات ما يمكنها من مواجهة هذه التحـديات ، إلا أنها تحتاج إلى تحريك وتنسيق الجهود التـي تبـذلها الـدول ، والمجتمعـات ، والمؤسسات الإسلامية ، والمنظمات الإسلامية غير الرسمية، وتوجيهها لخدمـة الأهداف المنشودة، وأن تسود هذه المؤسسات روح تحـديات القـرن الحـادي والعشرين ، والحاجة الماسة للتفاعلات الجماعية والفردية ، وضـرورة النظـرة المستقبلية .

وان البنك الإسلامي للتنمية ليتوق إلى الإسهام بهذه الوثيقة التـي هـي بمثابة الرؤية الاستراتيجية ، لأن تكون عملاً مكملاً لخطة عمل تعزيز التعـاون الاقتصادي الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، التي ينبغي أن يتم تنفيذها فـي مراحل محددة، بأن توضع لها برامج متوسطة المدى ، وقصيرة المدى ، علـى غرار برنامج العمل الرباعي الذي تطرحه حالياً الأمانة العامة لمنظمة المـؤتمر الإسلامي . ويجب طرح خطة العمل وبرامجها المرحلية فـي إطـار الرؤيـة الاستراتيجية الموسعة التي تستكشف آفاق القرن الحادي والعشرين وتحدياته .

أولا - مقدمـة

الوضع الراهن:

1-1 يقف العالم في الوقت الحاضر على أعتـاب ا لقـرن الحـادي والعشرين وفي ذلك منعطف لا يفضي إلى بداية ألف سنة جديدة فحسب، بل إلى فتح فصل جديد من فصول سعي البشرية للبحث عن نماذج حضارية جديدة.

2-1 فانهيار الشيوعية، وتفكـك الإمبراطوريـة السـوفيتية، وفشـل الرأسمالية الصناعية في إيجاد نظام عالمي عادل ، قـد ركـزت الأضواء على الأزمة الحقيقية للبشرية: فانتشر الفقر رغم الوفرة؛ وكثر الجوع والمجاعـات رغـم النمـو فـي الإنتـاج وتقـدم التكنولوجيا؛ وتفشت الأمراض الجديدة وعادت أمـراض قديمـة رغم المنجزات العظيمة في العلوم والتقنيات الطبية؛ وانتشـرت الجريمة والانحراف والتعصب والإرهاب رغم التوسع الملحوظ في التعليم والثقافة؛ وتفككت الأسرة وانحطت القيم بـالرغم مـن الثورة المشهودة في عالم المعرفة. وعلى الرغم مـن ظهـور المبتكرات الناشئة عن تقدم العلم والتكنولوجيا ومـا أدتـه مـن اختصار المسافات وتحويل المعمورة بكاملها إلى قرية عالميـة، إلا أن المسافات بين البشر أنفسهم أخذت تزيد لتفسـح المجـال لأسباب التوتر ، والصراعات ، والنـزاعات ، والمواجهـات.

ولهذا نرى أن البشرية قد أخذت تبحث عن نظام جديد، عـالمي حقا، إنساني وعادل، يضمن تحقيق المساواة والحرية، ويصـون كرامة البشر، ويحمي حقوق الإنسان، ويؤسس النظام القائم على المشاركة ومعتمدا على مبادئ الإسلام.

3-1 وإن البنك الإسلامي للتنمية ليحاول فـي هـذه الوثيقـة بحـث إمكانيات التعاون والتنمية في المجالات الاقتصـادية والتجاريـة والمالية، مع إطلالة القرن القادم، لمسـاعدة الأمـة الإسـلامية لتحقيق مستقبل أفضل. كما تـهدف الوثيقة كذلك إلـى التعـرف على بعض مجالات التجاوب من جانب مؤسسات الأمة؛ حكومية كانت أم مشروعات خاصة أم منظمات دولية أو منظمات غيـر حكومية، ويعرض البنك في ختام هذه الوثيقة ما يمكن أن يقوم به من جانبه كإسهام منه لتحقيق الأهداف الكبرى للأمة، والفوائـد الحقيقية التي يمكن أن تعود على دوله الأعضاء.

4-1 إن الأمة الإسلامية ملزمة وقادرة على إيجاد النموذج الحضاري الخاص بـها. إلا أنه لا يمكن تحقيق ذلك بدون مثابرة وجهـود مخلصة . فعلى الرغم من ثراء هذه الأمة في المـوارد الماديـة والروحية، وامتلاكها لتراث ثقافي عظيم، إلا أن الأمة الإسلامية لم تستطع أن تستفيد من طاقاتها الكاملة حتـى الآن، ولا تـزال متخلفة بفارق كبير عن القوى الرئيسية في العالم فـي مجـالات العلم والتكنولوجيا ومستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي المقابل نرى أن القوى الغربية، وبالرغم من انهيار نظمها الاستعمارية السابقة، فإنها لا تزال تعمل على تعزيز نفوذها المؤسسي على الدول الإسلامية وغيرها من الدول النامية عن طريق سلسلة من الترتيبات السياسية والاقتصادية . ولذلك فإن التحدي الذي يواجه الأمة الإسلامية يتمثل في التخلص من ظاهرة التبعية هذه بالتخطيط الاستراتيجي ، واستباق الأحداث ، وبعد النظر ليتسنى لها تشكيل مستقبل أفضل لشعوبها.

5-1 ومن المعلوم أن التطبيقات التي تمت لسياسات مقتبسة عن نماذج النمو في المذاهب المسيطرة على العالم قد أخفقت في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكافة الشعوب والأقاليم ، وعجزت عن تحقيق الرفاه والمساواة لبني البشر. وفي المقابل، نرى أن المنهج المتكامل للأمة الإسلامية هو القادر على تحقيق النمو والرفاهية للجميع، مما يبشر بأن يكون القرن القادم حقبة للسلام والاستقرار، للعدالة والحرية، ورعاية حقوق الإنسان ، وتحقيق المسؤولية الاجتماعية. وهذا بالنسبة للأمة الإسلامية يمثل تحديا وفرصة في آن واحد.

6-1 وفي مواجهة هذا التحدي، نجد أن الأمة الإسلامية تتمتع بنقاط قوة متميزة ، بتراثها المعنوي والروحي، وبوجودها الملحوظ في كافة أنحاء العالم؛ إذ ينضوي تحت مظلة هذه الأمة 23% من سكان العالم ، يقيمون على 19% من مساحة العالم ، موزعة

على 54 دولة مستقلة. وتسيطر الأمة الإسلامية على نحو 30% من الموارد الاقتصادية الأساسية للعالم. وفضلا عن ذلك هناك ما يقرب من 120 مجتمعا إسلاميا تضم أكثر مـن 400 مليـون نسمة في دول غير إسلامية خارج نطاق عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي. فإذا ما نظرنا إلى مجرد حجم الأمة الإسلامية، فإننـا نجد لزاما عليها أن تؤدي دوراً هاماً ليس في تشـكيل مسـتقبل المسلمين فحسب، ولكن في تشكيل مستقبل العالم بأسره أيضـا . ويرفدها في هذا الدور الموقـع الاسـتراتيجي الـذي تحتلـه ، والرسالة المعنوية والروحية التي تحملها للإنسانية جمعاء . ومن ثم فإن على الأمة واجبا إسلاميا يتمثل في تحسـين الأوضـاع المادية والمعنوية التي تمكنها مـن أداء دورهـا الحقيقـي فـي المجتمع الدولي.

التصـور:

7-1 يتعين على الأمة في مواجهتها للتحديات المعاصرة أن يكون لها تصور شامل ، يمتد إلى المستقبل ، نرى أن تكون النقاط التالية بمثابة العناصر الأساسية التي يرتكز عليها هذا التصور :

أ) وحدة الأمة في مزيد من التكامل بينها في إطـار التنـوع الوطني والإقليمي.

ب) تحقيق الأمن والاستقرار للدول الأعضـاء وللمجتمعـات الإسـلامية علـى الأصـعدة السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية.

ج) الحفاظ على الهوية الثقافية للأمة وتعزيزها.

د) تنمية الموارد المادية والمعنوية للأمة، من خلال توسـيع البنى الأساسية، المادية منها والاجتماعية، للإفـادة مـن الفرص المشتركة وتحقيق المصير المشترك.

هـ) زيادة الإسهام في صنع السياسـات ، وفـي المشـاركة المتكافئة في مسيرة الاقتصاد العالمي بتـأمين عضـوية الدول الإسلامية في مختلف المحافل العالمية.

و) العمل على كسب الاعتراف العالمي بالشخصية الحضارية الإسلامية باعتبارها قوة متميزة وإيجابية ، قـادرة علـى الإسهام في وضع نظام عالمي متطور أخلاقيا وحضاريا.

8-1 ويتعين على الأمة أن تتخذ العديد من التدابير في السنوات القليلة القادمة كي تعد نفسها للقرن الحادي والعشرين؛ وأن تتبـع ذلـك باتخاذ تدابير أخرى كثيرة. وكلما زادت الجهود التي تبذلها الأمة في العقدين الأولين من القرن، ستزداد الطموحات والآمال التـي تستطيع تحقيقها في الجزء التالي من القرن نفسه. ومن ثم فـإن

العقدين الأولين من القرن يمـثلان الإطـار الزمنـي المناسـب للتخطيط الاستراتيجي.

9-1 ولابد للأمة الإسلامية أن تسارع دون أي تأخير لبذل المزيد من الجهد كي تصبح معتمدة على نفسها ، فتتخاص مـن اعتمادهـا على العالم الخارجي اقتصاديا وسياسـيا وثقافيـا وتكنولوجيـا . والواقع أن الاعتماد على النفس هو الأساس الذي به يمكن للأمة أن تقوم بدورها الصحيح في العالم، باعتبارها الأمة التي أراد ا لها أن تكون شهداء على الناس.

10-1 ويجب ألا نخلط بين الاعتماد على النفس وبين الاكتفاء الذاتي أو الانعزالية أو الانغلاق. فالاكتفاء الذاتي فـي بعـض المجـالات الأساسية هو أمر مرغوب وهدف ممكن التحقيق؛ ولكن ليس من المرغوب ولا من الممكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة جوانب الحياة. فكل دولة أو إقليم بحاجة إلى الدول والأقاليم الأخرى بغية الإفادة مما يذخر به العالم من موارد لبني البشر. ومهما بلغـت الأمة الإسلامية من التكامل فيما بينها، فإنه لا مناص لهـا مـن العمل في إطار يجمعها مع كافة القوى الأخرى؛ بمعنى أن تكون جزءا من المجتمع الدولي وأن تؤدي دوراً نشـطاً فـي تشـكيل مستقبله. ولهذا فإن دعاوى الانعزالية والانغلاق قد تكـون لهـا آثارها الضارة على المصالح الجماعية للأمة الإسـلامية. وأمـا

الاعتماد على الذات فهو شيء هام ومرغوب لأنه يمكن الشـعب من تقرير أموره على ضوء مثله وأولوياته والفرص المتاحة له.

11-1 إن الاعتماد على الذات مفهوم متطور غير جامد على حـال أو وضع بعينه؛ ولكنه يتغير بتغير الظروف على المستوى الوطني، وعلى مستوى الأمة ، وعلى مستوى العالم. ومن ثم فإن هـدف الاعتماد على الذات هو في حد ذاته هدف متطـور ومتجـدد لا يجمد عند ثوابت الأمر الواقع سواء في الحاضر أو المسـتقبل. فالاعتماد على الذات يكمن في مقدرة الشعب على السيطرة على موارده وتقرير أهدافه واستراتيجياته وأولوياته وفقا لما يرتضيه الشعب لنفسه من مثل ومصالح .

12-1 ولتحويل هذا التصور إلى واقع، هناك حاجة ماسة لإحداث تغيير في مفهومنا عن التنمية؛ بمعنى أن نتحول من التركيز على النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمشروعات العملاقة، وأن نتبنـى بدلا من ذلك نموذجا إنمائيا يركز على البشر، ويرتكـز علـى التصور القرآني للأمن من شبح الخوف ووطأة الجوع، ويعطـي الأولوية لتحقيق مستوى عال مـن الكفايـة فـي الاحتياجـات الأساسية: كالغذاء والمأوى والتعليم والصحة والنقل. هـذا هـو الهدف الأساسي الذي يجب أن تسـعى الأمـة لتحقيقـه خـلال السنوات العشرين الأولى من القرن القادم.

المتطلبـات:

13-1 تتمثل المتطلبات الرئيسة لتحقيق هذا التصور فيما يلي:

أ) توكيد الإرادة السياسية والالتزام بإحداث تغييرات جذرية وبتغيير حال المجتمعات الإسلامية.

ب) الالتزام القوي بأهداف محددة واستحداث الآليات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

ج) نشر المعلومات والتعليم وفرص التدريب .

د) مراجعة الأولويات الخاصة بحسن إدارة الموارد الماديـة والبشرية.

هـ) المشاركة الشعبية في الأنشـطة الإنمائيـة علـى كافـة المستويات .

الاتجاهات الغالبة:

14-1 ينبغي لأي برنامج يستهدف تنفيذ هذا التصـور أن يأخـذ فـي الاعتبـار أن هناك اتجاهين قد يكونـان همـا السـمة الغالبـة والمسيطرة على القرن الحادي والعشـرين: ونعنـي بـهذين الاتجاهين العالمية والإقليمية. والمقصود بالعالمية أن رفاهية أي اقتصاد محلي ستتأثر بشكل حاسم بتفاعل الاقتصاد المحلي مـع

الاقتصاد العالمي. ونتيجة لـذلك سـيكون بمقـدور المنتجـات الاقتصادية والثقافية للغرب أن تكتسح المجتمعات الإسلامية. أما الإقليمية فتتمثل في ظهور التجمعـات الاقتصـادية الإقليميـة ، كالاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكـا الشـمالية ، وغيرهما. وفي الربع الأخير من القرن العشرين، وصل النمـو الاقتصادي الدولي إلى مرحلة أصبحت فيها حتى الدول الصناعية الكبرى مجبرة على الانضمام إلى تجمعات اقتصادية إقليميـة . ومن المحتمل أن تكون هذه التجمعات الاقتصـادية هـي القـوة المسيطرة على التجارة العالمية في القرن الحـادي والعشـرين. ومن المتوقع أن تتمخض حركة التجارة بين الكتل الكبرى عـن آثار سـبية شديدة على الدول المتخلفة عـن ركـب التجمعـات الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، مـن المتوقـع أن تعـوق البيئـة الاقتصادية العالمية دخول هذه الدول إلى الكتل القائمة، ومن ثـم فإن هذه البيئة لن تكون مواتية لنمو الدول الصغيرة في العقـود الأولى من القرن الحادي والعشرين. ولهذا سيتعين علـى تلـك الدول الصغيرة أن تكون تجمعات اقتصادية إقليمية فيما بينهـا، وأن تستخدم ثقلها الجماعي للدخول إلى الأسواق العالميـة لكـي تحصل على الفوائد الناتجة عن التجارة الدولية.

15-1 وفي وضع أي برنامج لتحقيق هذا التصور، لا بد أن ندرك أن الدول التي حققت انطلاقة في نموها وجهود التنمية الاقتصـادية فيها ، كانت حريصة على توجيه الأولوية للتعليم وتنميـة رأس

المال البشري والبنى الأساسية المادية وتحقيق مستويات أكبر من العدالة في توزيع الدخل والثروة. كما يجب أن نقـر بـأن هـذه الدول ركزت على تنمية طاقات الإنتاج والتكنولوجيا المناسبة قبل أن تفتح اقتصادها للمنتجات الاستهلاكية.

16-1 وتعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية مجال التحدي الأصعب الذي يواجه الدول والمجتمعات الإسلامية في القرن الحادي والعشرين؛ إذ سيتعين عليها أن تنمي وأن تعيد تشكيل اقتصـادها وبنيانهـا الاجتماعي بالطريقة التي تمكنها من مواجهـة تحـديات القـرن الحادي والعشرين والإفادة من فرصـه . وإن تنميـة المجتمـع الإسلامي لا بد أن تكون في إطار من الحياة الإسلامية المتسمة بقيم الإسلام ومثله.

ثانيا - تعزيز التعاون

1-2 فيما يتصل بالاستعداد لتحديات القرن الحادي والعشرين، يكتسب التعاون بين الدول الأعضاء في منظمـة المـؤتمر الإسـلامي والمجتمعات الإسلامية أهمية قصوى. فيجب أن يكون التعـاون ذا فحوى لكي يكون أداة فعالة للتنمية.وإن وجود الإرادة السياسية والالتزام الصريح والقوي بجهـود التعـاون ، اللـذين يجـب مراجعتهما وتجديدها بشكل مستمر ، هو شرط أساسـي ومهـم لاستمرار فعالية هذا التعاون.

2-2 وهناك الاستراتيجية الجديدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، وهناك أيضا خطة العمل المصاحبة لهذه الاستراتيجية؛ وكلاهما يجب أن يكون موضوعا للمتابعة الفعالة والتنفيذ في أعمال ملموسة على أرض الواقع. وهناك خطة العمل الجديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري، التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي، والمبادئ التوجيهية والأهداف المتصلة بالجهود التعاونية في شتى القطاعات الاقتصادية. والمطلوب هو تنفيذ هذه الخطة بشكل فعال. ويمكن أن يكون ذلك في مستويين:

أ) يتعين أن تقوم اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) بمتابعة برنامج مرحلي لتنفيذ خطة العمل، مع التعجيل بتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول الأعضاء.

ب) على المستوى الإقليمي الفرعي، يجب أن تقوم المنظمات المعنية، مثل مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، واتحاد المغرب العربي، بتنفيذ البرامج ذات الصلة بخطة العمل، وإنشاء المنظمات الجديدة المناسبة على نطاق الأمة الإسلامية بكاملها؛ وبذلك يكون هناك تعاون ثنائي الاتجاه بين المنظمات الإقليمية الفرعية والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

3-2 ويعد إنشاء السوق الإسلامية المشتركة أمراً حتمياً إذا كانت الدول الإسلامية تريد أن تتعامل على قدم المساواة مع الكتل الدولية القوية في القرن الحادي والعشرين. وسوف يتطلب إنشاء هذه السوق، باعتبارها هدفا نهائيا، سلسلة من الخطوات التمهيدية على شكل اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، واتفاقيات للشراكة، وإنشاء مناطق تجارة حرة، واتحادات جمركية، وإبرام اتفاقيات ضريبية بين الدول الإسلامية، وان تمتد هذه الخطوات لتشمل المجتمعات الإسلامية. وإن السعي نحو هذا الهدف سوف يستتبع التخفيف ثم الإلغاء النهائي للقيود المفروضة على تدفق السلع ورؤوس الأموال والمواد الأولية والموارد البشرية.

4-2 ويمكن التدرج في تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية في المجالات النقدية والمالية بإنشاء آليات للتنسيق الإقليمي لسياسات النقد وأسعار الصرف؛ الأمر الذي من شأنه في نهاية الأمر أن يمهد الطريق لظهور أشكال أرقى من التعاون في القطاع المصرفي والمالي وكذلك في مجالات التمويل وتنمية التجارة البينية . ويمكن للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) والمجموعات الإقليمية أن تؤدي دوراً هاما في هذا الصدد.

5-2 ولعل من الفوائد الهامة التي تنتج عن تحرير التجارة بين الدول الإسلامية تمهيد الطريق لظهور ونمو شركات وطنية في

القطاع الخاص، قادرة على الإفادة من تكنولوجيات المعلومـات والاتصالات، فضلا عن الإفادة من إمكانيات الإنتاج والتجـارة والتمويل على النطاق الكبير. ويمكن التعجيل بظهور مثل هـذه الشركات عن طريق تسهيل الاندماج والمشروعات المشـتركة بين الشركات في مختلف الدول الإسلامية، وتوفير ما يلزمها من الحماية القانونية والحوافز الضريبية وغيرها. كما يتوقع مـن رجال الأعمال في القطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة في الدول الإسلامية اتخاذ المبادرات اللازمة لجعل هـذا التعـاون حقيقة واقعة.

6-2 ولا بد من بذل الجهود لتعزيز وتنشيط المؤسسات الحالية للأمة الإسلامية، وذلك لتمكينها من تحسين أدائها لمهامها، وخاصة في ما يتصل بالمهام التالية:

أ) تطوير اسـتراتيجية علـى مسـتوى منظمـة المـؤتمر الإسلامي، لتوسيع نطاق التبادل التجـاري بـين الـدول الأعضاء على ضوء البيانات التحليلية عن تدفق التجارة، وتحفيز النمو المتوازن والصحي لقطاعـات ومنتجـات مختارة، والتعرف على مجالات التكامل والتماثل.

ب) التعريف بالقواعد المتصلة بالتجارة ومراقبتها وتنفيذها.

ج) توفير المساعدة الفنية اللازمة لبناء الطاقات، بالإضافة إلى تطوير نظم للمعلومات على نطاق الأمة الإسلامية بكاملها.

د) الإفادة من البحوث التي يجريها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وغيره من المؤسسات ودعم تلك البحوث، فضلا عن دعم البحوث التطبيقية الرامية إلى تعزيز التجارة والتعاون بين الدول الإسلامية.

ثالثا - الإجراءات الخاصة بمجال التنمية

1-3 يعد الفقر مشكلة مزمنة في الدول الإسلامية، بالإضافة إلى ما يقترن به من أداء مخيب للآمال في مجال التنمية. فباستثناء القليل من الدول الإسلامية التي حققت لاقتصادها درجة من الديناميكية والنمو خلال الثمانينيات والتسعينيات، نرى أن الكثير من دولنا لا تزال ضائعة في مستنقع الفقر المزمن والتخلف الاقتصادي، ولم تستفد سوى القليل - إن كانت قد استفادت على الإطلاق - من التدفقات الدولية للسلع والخدمات، ورؤوس الأموال، والتطورات المتواصلة في مجالات العلم والتكنولوجيا. وما لم تكن هناك مواجهة جريئة مع هذه المشاكل خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، فإنه ليس من المتوقع تغيير هذه الأوضاع بشكل ملحوظ على المدى القريب.

2-3 وحتى نمهد الطريق لتحسين الأداء في مجال التنمية الاقتصادية، ونتمكن في الوقت ذاته من تخفيـف وطـأة الفقـر فـي دولنـا ومجتمعاتنا الإسلامية، لا بد من بذل جهـد شـامل فـي شـتى الاتجاهات. وإن النجاح في هذه الجهود يكتسب أهميته ليس فقط بالنسبة لتحسين الأوضاع الاقتصادية، ولكن أيضا لكونه مطلبـا حيويا يتعلق بصميم وجود هذه الـدول كـدول مسـتقلة. ومـن الأسباب الرئيسة المسؤولة عن انتشار الفقر والحرمان في الدول الإسلامية النقص في التعليم وتنمية الموارد البشرية، وانخفـاض مستوى الإنتاج والإنتاجية، وانتشار البطالة، وإهمـال الزراعـة والصناعات الصغيرة والمشروعات المولدة للوظـائف وفـرص العمل، وكذلك ضعف البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصـادية، ووجود الفوارق والتباينات الاقتصادية. فينبغي التصـدي لهـذه العوامل كلها بشكل جاد وعلى كافة المستويات. ومع التسليم بأن كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لهـا استراتيجيتها وأولوياتـها الخاصة بـها، إلا أننا سنحاول فيمـا يلي تسليط الضوء على بعض قطاعات الأولوية، وذلك لإعطـاء الموضوع شيئا من التوجيه والتركيز بشكل عام.

التعليـم

3-3 التعليم، ليس فقط عنصراً أساسياً للحياة والتقدم الثقـافي، وإنمـا يمثل – أيضا - العامل الحاسم في عملية التخطيط للقضاء علـى

الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا فمن المحـتم أن تركز كافة الجهود التعليمية في هـ ـذه المرحلة على محـو الأمية مع تأكيد الحد الأدنى من التعليم الأساسي، وتنمية عـادات التفكير النشط، ونشر المعارف عن ديننا وثقافتنا، وعـن حيـاة المواطنين، والرعايـة الصـحية وتنميـة المهـارات المهنيـة والأساسية، وتوفير التدريب للمعلمين، وإتاحـة المجـال لـتعلم التقنيات والمنهجيات التي تمثل نقطة الانطـلاق إلـى مختلـف المجالات المهنية في الحياة، بما في ذلك التعليم العالي والبحـث العلمي. وينبغي أن تكون الجهود المتصلة بمحو الأميـة وتعلـيم المرأة جزءا لا يتجزأ من هذا البرنامج. ويمكـن تحقيـق هـذه الأهداف في العقدين التاليين إذا أمكننـا أن نضـمن المتطلبـات التالية:

أ) أن يكون التخطيط للتعليم على مسـتوى الأمـة والدولـة موجها لنشر التعليم على النطاق الشعبي من خلال تشجيع الترتيبات اللامركزية.

ب) تعاون كل من الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بشكل نشط في تحقيق هذه الأهداف.

ج) دعم السلطات المحلية المسؤولة عن التعليم وتكليفها بمهمة الإشراف على هذا البرنامج.

د) التعجيل بإنشاء شبكة من صناديق الأوقاف والمؤسسات التعليمية لإنشاء المدارس، ومعاهد التدريب، ومراكز الإعداد المهني، ومؤسسات تدريب المعلمين والكليات، فضلا عن إنتاج المواد والوسائل التعليمية.

هـ) قيام البنوك الإسلامية والمؤسسات الدولية بتمويل هذه المشروعات عن طريق أساليب التمويل الإسلامية.

و) إنشاء صندوق تعليمي على مستوى الأمة الإسلامية لمساعدة المناطق والمشروعات المفتقرة إلى التمويل في الدول والمجتمعات الإسلامية.

ز) إنشاء تجمع أو اتحاد للمؤسسات التعليمية لتجميع الموارد وتحسين الخدمات التعليمية في الدول والمجتمعات الإسلامية.

ح) تشجيع البرامج الخاصة بتبادل المدرسين والطلاب فيما بين الدول والمجتمعات الإسلامية .

التكنولوجيا والصناعة

4-3 تعد التكنولوجيا أحد العوامل الأكثر حسما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ومن ثم فمن المهم أن ندرك أنه لابد للدول الإسلامية أن تتجه نحو تطوير قدراتها الإنتاجية عن طريق نقل

التكنولوجيا بدلا من مجرد الاهتمام باستيراد السلع الاستهلاكية أو إنتاج سلع استهلاكية محلية بدلا من المستوردة. ولهذا فالمقترح هو أن تعطي الأمة الإسلامية أولوية لموضوع نقل التكنولوجيا بشكل فاعل؛ بحيث نتمكن من إحضار أحدث وسائل التكنولوجيات، وان يكون بوسعنا أيضا مواءمة هذه التكنولوجيات مع احتياجاتنا، ثـم الاستمرار في تطويرها بما يحقق لنا مزية تنافسية على الصـعيد الدولي.

5-3 ولا بد أن تستهدف الأمة تحقيق الاعتماد على الـذات فـي بنـاء الصناعات الثقيلة والهندسية، ولكـن بالأسـلوب الـذي يتحاشـى الازدواجية في الاستثمار، ويتفادى الدخول في مشروعات غيـر اقتصادية. ويلزم أن يكون هناك تخطـيط جيـد يضـمن تـوافر المتطلبات اللازمة للإنتاج وفعالية التكلفة والقدرة على الإفادة من منافع التخصص والدخول في مشروعات كبرى، وتحقيق التكامل فيما بين الأسواق الإسلامية. ويجب أن يشتمل التخطيط الإقليمي على تخصيص مواقع محددة للمنتجات ذات الأولويـة؛ وخاصـة منتجات الحديد والصـلب، والألمنيـوم، والأسـمنت، ومعـدات الاتصالات وتكنولوجيات الفضاء والذرة والدفاع. كما يلزم إقامـة مؤسسات لبحوث الجودة بغرض تنمية المعـارف الفنيـة للأمـة الإسلامية ومواءمة التكنولوجيا وتنمية الطاقـات للابتكـار فـي المستقبل حتى نضمن النجاح في هذه المجالات. ويجب التنسيق في مجال البحوث بين المعاهد المتخصصة والمؤسسـات الصـناعية.

وتعتبر مراكز التميز لتطوير برامج الحاسـبات الآليـة وإعـداد المشروعات وتطوير التكنولوجيات من مجالات الأولوية العليـا. وسيكون من الضروري التخطيط لإنشاء شبكات من المؤسسـات التعليمية والتدريبية على المستويين الوطني والإقليمي لتوفير العديد من خدمات الدعم.

إعادة تنظيم الصناعات والأسواق

3-6 أما الخطوة الأخرى المهمة في تخطيط الأولويات فتتمثل في إنشاء شبكة من المناطق الصناعية لتنمية وتجميع الصناعات الصـغيرة والمتوسطة. وينبغي أن تستوعب هذه المناطق الصناعات القائمـة على الزراعة، وصناعات الدعم لمشروعات البناء والتشييد والبنى الأساسية. ومن المعلوم أن توافر التمويـل الـلازم مـن رؤوس الأموال والائتمانات، وتوافر الحوافز المالية والماديـة، وبـرامج التدريب والخدمات الأساسية؛ مثل الكهرباء والاتصالات والنقـل، يمكن أن يجعل من هذه المراكز الصناعية نقط جذب للعديد مـن الأنشطة الإنمائية. ويجب أن توجه هذه الترتيبات لتوفير المزيد من فرص العمالة للنساء والمنضمين حديثا إلى القوة العاملة، كما يجب أن تحقق أكبر استفادة ممكنة من الحـرف والمهـارات المحليـة والتقليدية.

3-7 وبإنعام النظر في مسيرات التحول الاقتصادي فـي العديـد مـن مناطق العالم يتبين أن إنشاء الأسواق والطرق التي تـربط بـين

المزارع والأسواق، كان من عوامل التحفيز على إحداث انطلاقـة في تطوير الزراعة والصناعات الزراعية والريفية، والعديد مـن الصناعات الصغيرة. ولهذا فالمقترح أن تقوم السلطات المسـؤولة عن التخطيط في كل دولة إسلامية بتحديد المواقـع التـي يمكـن تحويلها إلى أسواق ؛ سواء أكانت أسواقا عامـة أم متخصصـة ، تمشيا مع إمكانيات الإنتاج المحلي واحتياجات السـكان. وبالمثـل يمكن إنشاء التعاونيات لكي تقوم بدورها الهام في هـذا الصـدد. ويجب كذلك أن تكون معاهد التدريس والتدريب المتخصصة فـي مجال التسويق وأن تكون التكنولوجيا والأساليب الفنية ذات الصلة جزءا لا يتجزأ من برنامج تنمية الأسواق.

البنية الأساسية الاجتماعية والمادية

8-3 من الممكن تحقيق التنمية الريفية والحضرية المتكاملـة بطريقـة سلسة ومتوازنة إذا كان هناك تخطيط جيد يضـمن لكافـة أفـراد المجتمع توافر المرافق الأساسية مثـل ميـاه الشـرب النظيفـة، وخدمات النظافـة، والكهربـاء، والرعايـة الصـحية. ومـع أن الحكومات المحلية هي القنوات المناسبة لتوفير مثل تلك المرافـق؛ إلا أن رجال الأعمال في القطاع الخـاص والسـلطات المحليـة والقطاع العام يجب أن تتعاون كلها في تلبية هـذه الاحتياجـات. وينبغي أن تتعاون الوكالات الحكومية والدولية لتـوفير التمويـل اللازم لمثل تلك البرامج على المستويات المحلية. ويمكن أن يقوم

القطاع الخاص بدور هام في هذا الصدد. كمـا يمكـن أن تكـون مشاركة المجتمع هي إحدى الوسائل الفعالة لإيجـاد رأس المـال الاجتماعي من خلال الاستخدام المباشر والطوعي للفـائض مـن القوة العاملة. ويجب على الحكومات وهيئات الحكم المحلي توفير كافة الحوافز لأفراد المجتمع بغية تحقيق هذا الهـدف. كمـا أن هناك حاجة ماسة لإنشاء شـبكات مـن الطـرق والمواصـلات، والاتصـالات، والأسـواق، والـورش والمجمعـات الصـناعية (للصناعات الصغيرة والمتوسطة)، والجمعيات التعاونية، بالإضافة إلى بيوت التمويل والاستثمار، مع التركيز بشـكل خـاص علـى توفير القروض الصغيرة.

9-3 ويجب التركيز بشـكل خـاص علـى تكنولوجيـا الاتصـالات والمعلومات لدورها الملحوظ في تشكيل بيئة النشاط التجاري فـي القرن الحادي والعشرين. فمن المتوقع في المسـتقبل أن تـتحكم الاتصالات الإلكترونية في حجم التدفقات المالية وسرعتها. ولهذا، فإن الدول التي لا تتوافر فيها البنية الأساسية اللازمة لـدعم هـذه التحولات قد تجد نفسها مهمشة رغما عنها. ومن هنا كان لزامـا على كافة الدول الإسلامية أن تعطي أولوية عليا لتطوير هذه البنى الأساسية: الاجتماعية والمادية. وهذا يستلزم تعبئة مـوارد ماليـة كبيرة من قبل الحكومات، والمنظمات الدولية، ومؤسسـات النقـد الوطنية والدولية، والصناديق العربية والإسلامية.

الأمن الغذائي

10-3 يجب أن يكون تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء هو أحد الأهـداف الهامة ذات الأولوية للأمة الإسلامية. ويلاحظ في الوقت الحاضر أن أغلبية الدول الإسلامية تعتمد بشـكل كبيـر علـى الأغذيـة المستوردة؛ وهذا يعرضها لمخاطر اقتصادية وسياسية فضلاً عـن استنزاف مواردها من النقد الأجنبي . والواقع أن الأمة الإسلامية لديها مقومات الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية. فهناك على سبيل المثال إمكانيات هائلة للتنمية الزراعية في السودان ومصر وتركيا وباكستان وإندونيسيا ودول آسيا الوسطى. لذا فإنه يلـزم وضـع خطة شاملة على مستوى الأمة الإسلامية تغطي كافة الـدول ذات الإمكانيات الزراعية، وتحدد المزايا التنافسية لها، وتـوفر كافـة المرافق المطلوبة لتعزيز إنتاج الأغذية الرئيسية، وخاصة القمـح والأرز والذرة والحبوب وبذور الزيوت . فالواجب علـى الـدول الإسلامية أن تنتقل في العقدين القادمين إلى الوضع الذي يمكنهـا من تلبية كافة الاحتياجات الغذائية للأمة فيما بينها. ولهـذا يجـب وضع خطة تشمل الأمة بكاملها وتركز بشكل خاص على تطـوير البنى الأساسية، واستحداث التكنولوجيات المناسبة، بالإضافة إلى التمكن من تقنيات الإدارة، بما في ذلك إدارة المـوارد الطبيعيـة. ويمكن في هذا الصدد إقامة مشروعات مشتركة بين مختلف الدول الإسلامية، وكذلك الدخول في مشروعات أكبر مـع المؤسسـات الكبيرة المتعددة الجنسيات. ولقد حققت الكثير من الـدول الناميـة

إنجازات هامة في مجال التنمية الزراعية بتطبيقها الأساليب العلمية وبالاستثمار في البحوث الزراعية. ولهذا ينبغي بذل كل جهد ممكن للإفادة من البحوث التي أجريت بالفعل، ووضع الخطط اللازمـة لتشجيع البحوث الزراعية في الدول الإسلامية.

المـأوى

11-3 يعد المأوى أحد الاحتياجات الأساسية للإنسان، ولكنه يكتسب أهمية خاصة في البيئة الإسلامية. إلا أن هناك أعدادا كبيرة من السـكان المسلمين تفتقر حتى إلى الحد الأدنى من مرافق الإيـواء. وثمـة حاجة لبذل جهود متضافرة لتوفير الإسكان منخفض الكلفة لقطـاع كبير من الأمة الإسلامية. ويجب استحداث التكنولوجيـات التـي تساعد على تشييد مساكن مناسبة ومنخفضة الكلفـة. ولا شـك أن التنمية الريفية المتكاملة والنماذج الجديدة للتخطيط الحضري التي تفي بمتطلبات كافة قطاعات المجتمع، بالإضافة إلى اللامركزيـة وتفويض الصلاحيات، هذه كلها تسهل من وضع الحلول المناسـبة للقضايا الكبرى المتصلة بالتنمية الريفية والحضرية فـي الـدول الإسلامية في الوقت الحاضر. وفي هذا الصـدد يجـب تعزيـز الهيئات المحلية وتزويدها بالموارد الكافية وتشجيعها على اتخـاذ المبادرات لعلاج هذه المشكلة. وهنا يأتي دور القروض الصغيرة لتوفير التمويل على أسس إسلامية لمساعدة الأفراد والمجتمعـات لسد احتياجاتـها من مرافق الإسكان المناسبة لها. كما يجب على

وكالات التمويل تشجيع البحث والتطـوير للمـواد والتكنولوجيـا المناسبة في مجال البناء والتشييد. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى التجربة التركية الناجحة في مجال إنشـاء صـناديق خاصـة لتوفير الإسكان المنخفض الكلفة. ويمكن للجهود المتضـافرة فـي عدد من الاتجاهات أن تكفل إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الإيواء خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين.

الطاقـة

12-3 ومن المجالات الأخرى ذات الأولوية، أن تصل الأمة الإسـلامية إلى درجة الاعتماد على النفس في مجال الطاقة. وعليه، يجب بذل كل الجهود لضمان السـيادة الخالصـة للأمـة علـى البتـرول والصناعات القائمة عليه، فهو المصدر الحيوي للطاقة. ولحمايته والحفاظ عليه، يجب أن تجتهد الأمة الإسـلامية فـي استكشـاف وتطوير مصادر الطاقة البديلة. وهناك إمكانيات هائلـة لتطـوير مصادر الطاقة الغازية والشمسية والهوائية والنووية والحرارية . كما ينبغي العمل على سد احتياجات المناطق الفقيرة في الطاقـة، كوضع خطط خاصة لتلبية احتياجات بعض الدول الإفريقية مـن الأخشاب المستخدمة في توليد الطاقة أو إيجاد البدائل لهـا، مـع وضع التدابير المناسبة لمكافحة تدمير الغابات.

13-3 وأما فيما يتصل بتطوير المصادر الثانوية للطاقة، فان هذا الجهـد ينبغي أن يكون بالأسلوب الذي يكفل الاعتماد المتبادل والمتكامـل

بين مختلف مناطق العالم الإسلامي، ويكفل توفير الطاقة النظيفة للأمة وللأسواق العالمية بأفضل كلفة. كما ينبغي القيام بمشروعات إقليمية تعتمد على توحيد المعايير والمواصفات، لتحقيق قدر أكبر من المرونة والتكامل؛ مثل توحيد المعايير والمواصفات الخاصة بشبكات الطاقة وخطوط نقلها.

المواصلات والاتصالات

3-14 وفيما يتصل بتطوير البنية الأساسية، يجب التركيز في الوقت الحاضر على ربط الدول الإسلامية بالطرق البرية، والسكك الحديدية، والخطوط الجوية، وخطوط النقل البحري، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات البريد.

ربط الدول الإسلامية على المستوى الإقليمي

3-15 بالإضافة إلى توفير بنية أساسية جيدة على مستوى كل دولة إسلامية، من المهم كذلك التخطيط لتوفير البنية الأساسية المطلوبة على مستوى الأمة بكاملها. ويمكن تحقيق ذلك في المرحلة الأولى على مستوى المناطق المترابطة جغرافيا أو اقتصاديا حتى نصل في النهاية إلى تغطية العالم الإسلامي بأسره. وفيما يتصل بعمليات التخطيط الإنمائي وتحسين خدمات الربط بين الدول الإسلامية، يمكن تقسيم العالم الإسلامي إلى خمس مناطق رئيسة وهي:

أ) دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ب) دول وسط وجنوب آسيا .

ج) دول رابطة جنوب شرق آسيا .

د) الدول الإفريقية جنوب الصحراء .

هـ) الدول والمناطق الإسلامية في وسط أوروبا.

التخطيط والإدارة والتمويل

16-3 لا شك أن مهمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة تمثل تحديا يتطلب توافر الآليات الشاملة والفعالـة فـي مجـالات التخطـيط والإدارة والتمويل. وإذا نظرنا إلى الأمة الإسلامية في مجموعهـا وجدنا أنـها بفضل ا تمتلك الموارد الماليـة الكفيلـة بإحـداث التحولات الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة، ولكنها تفتقـر إلـى المؤسسات والآليات المناسبة لتعبئة هذه المـوارد بشـكل فعـال، وتوجيهها على النحو الأمثل، لتحقيق أولويات الأمة . بيد أن هناك بداية مبشرة تتمثل في البنك الإسلامي للتنمية وغيره من البنـوك والمؤسسات المالية الإسلامية. وثمة حاجة ملحة لمواصلة تطـوير هذه المؤسسات وإنشاء المزيد منها لتعبئة الموارد وفقا لأسـاليب متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولا بد للأمة كي تصـل إلـى درجة الاعتماد على الذات من أن ترتكز مساعيها على دعـامتين متلازمتين، الأولى هي تعبئة الموارد، والثانية هي تطوير وتعزيز المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية اللازمـة للقيـام بـ ـهذه

التعبئة. ولتحقيق هذا الهدف وغيره من الأهـداف ذات الصـلة، ينبغي توجيه قدر خاص من الاهتمام والجهد للجوانب التالية:

أ) التخطيط والبرمجة وتشجيع المشروعات المشتركة علـى مستوى الدول.

ب) إيجاد الآليات والمؤسسات الفعالة واللازمة لتعبئة الموارد.

ج) إنشاء مؤسسات جديدة مشتركة بـين الـدول الإسـلامية للقيـام بالمشروعات المناسبة.

د) إدماج بعض المؤسسات القائمة في أكثر من دولة وتأليف مجموعات من هذه المؤسسـات للقيـام بالمشـروعات المطلوبة.

هـ) مراجعـة القـوانين والـنظم الحاليـة وإنشـاء مرافـق ومؤسسـات جديدة لتشجيع المشروعات والشركات.

و) إنشاء مركز أو مراكز مالية في العالم الإسـلامي لتنفيـذ أعمال المقاصة المطلوبـة لنقـل الأمـوال والائتمانـات والتمويلات فيما بين دول العالم الإسلامي.

ز) تدعيم البورصات وأسواق المال على المستوى الـوطني، وربطها مع بعضها على مستوى الأمة الإسلامية بما يخدم تعبئة التمويلات والاستثمارات وتوجيهها.

الاستعداد للكوارث وإدارة الأزمات

3-17 إن كثرة الكوارث التي تتعرض لها الأمة الإسلامية، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، مثل الأعاصير والفيضانات والزلازل والحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية، تشكل عائقا رئيسيا يمنع الأمة من استغلال طاقاتها . ولهذا يجب إنشاء مراكز إقليمية للتنبؤ بالكوارث ورصدها، ووضع الإطار المؤسسي للسيطرة على الكوارث، وإغاثة المتضررين منها. ويجب كذلك إنشاء الوكالات الخاصة التي تعنى بالتعامل مع مشاكل اللاجئين والمشردين، كما يجب بذل الجهود اللازمة لتوفير مرافق الإيواء المؤقت لهم، إضافة إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لرعايتهم وإعادتهم إلى أوطانهم بقدر المستطاع. ومن المعلوم أنه يمكن تخفيف الكروب الناتجة عن الكوارث من خلال تنمية القدرات اللازمة للتعامل السريع والفعال معها. وفي هذا الإطار ينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لإنشاء صندوق مشترك لتمويل أعمال الإغاثة في حالات الكوارث، وتوجيه جزء من أموال الزكاة كأحد العناصر الرئيسة في موارد هذا الصندوق.

التخطيط للمستقبل

3-18 يعد التخطيط الجيد للمستقبل من المتطلبات الأساسية لتحقيق أي تصور مأمول. وحتى يتسنى للأمة الإسلامية أن تشكل المستقبل الصحيح والمأمول لها، لا بد أن تنشئ المؤسسات التي تكرس -

على المستويين الدولي والوطني - لبحوث ودراسات المستقبل، والدراسات الاستراتيجية، والتخطيط المتوسط والطويل الأجل. ويجب أن تتعاون المنظمات الإقليمية والبنوك والصناديق في القيام بدراسات المستقبل الموجهة لخدمة التخطيط الاستراتيجي للأمة بكاملها. كما يجب على الدول الإسلامية أن تضع تصورات محددة لمستقبلها، على غرار ما فعلته ماليزيا بوضع تصور لمستقبلها حتى عام 2020م، وإنشاء المراكز الوطنية لدراسات المستقبل، وإدخال دراسات المستقبل كأحد التخصصات المعتمدة في جامعاتها. وفي هذا الإطار أيضا ينبغي العمل على إنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، للتركيز على زيادة وعي المجتمعات الإسلامية بمستقبلها.

رابعا - دور مؤسسات الأمة الإسلامية في تحويل التصور إلى واقع

1-4 بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات إسلامية مثل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، والبنك الإسلامي للتنمية، وغيرهما، في ترجمة هذا التصور إلى واقع، لذا فالمقترح أن تقوم هذه المؤسسات بإعداد نفسها تنظيميا وماليا للاضطلاع بما يلزم من تخطيط وبرامج عملية. ونستعرض فيما يلي بعض الخطوات العملية التي يمكن لهذه المؤسسات أن تبدأ بها على الفور :

أ) الخطوة الأولى: أن تقوم اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) بدراسة هـذا التصـور المبـدئي، ووضع التوصيات اللازمة لتنفيذه، وتقديم تلك التوصـيات إلى مؤتمر القمة الإسلامي القادم.

ب) وبعد اعتماد هذه التوصيات من مؤتمر القمة الإسـلامي، يجب التخطيط لعقد سلسلة مـن المـؤتمرات والحلقـات الدراسية لمناقشة وإثراء هذا التصور، ووضـع الهيكـل الإداري المطلوب لترجمته إلى خطوات عملية في كل من المجالات ذات الصلة مع وضـع إطـار زمنـي محـدد للإنجاز.

ج) والخطوة التالية هي إنشاء فرق عمل محددة يشترك فـي عضويتها كل من البنك الإسلامي للتنمية، ومكتب تنسـيق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسـيك)، والبنوك الإسلامية، وصناديق التمويل، وغرف التجـارة والصناعة، وبقية مؤسسات الأمة الإسـلامية، وصـناديق الأوقـاف والزكـاة، ومؤسسـات القطـاع الخـاص، والمنظمـات غير الحكومية، وذلـك لترجمـة الأفكـار الواردة في التصور إلى برامج عمل ومشروعات.

د) يجب إنشاء آلية مناسبة للمراقبة والمتابعة على مسـتوى الأمة الإسلامية، بغرض الإشراف على تنفيـذ البـرامج

ومتابعة التنفيذ، والترتيب للقيام بمراجعة منتظمة وتقيـيم لمدى التقدم المنجز في تحقيق هذا التصور.

خامسا - دور البنك الإسلامي للتنمية

1-5 يطمح البنك من جانبه إلى اتخاذ تـدابير محـددة فـي مجـالات السياسات والموارد، والتمويـل، والمسـاعدة الفنيـة، والبحـوث والتدريب، والمعلومات.

2-5 ففي مجال السياسات، يعتزم البنـك إجـراء المراجعـة اللازمـة للأولويات والبرامج، وذلك حتى يكون له إسهامه الملمـوس فـي إعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين.

3-5 ونظرا لأن الموارد المالية للبنك الإسلامي للتنمية تبدو متواضـعة شيئا ما إذا قورنت بالمتطلبات المالية للتنمية الاقتصادية، لذا لا بد من إيجاد الوسائل الكفيلة بزيادة هذه الموارد من كافـة القنـوات، لتمكين البنك من أداء دوره في تلبية احتياجات التمويل الإنمـائي للأمة الإسلامية في القرن القادم.

4-5 ومن المعلوم أن تمويل التنمية لا يمكن أن يقتصر على المـوارد الحكومية أو موارد الخزينة الوطنية وحدها، ولا بد مـن إشـراك القطاع الخاص في هذا الجهد وتشجيعه على الإسهام. وسوف يقوم البنك بدراسة الوسائل التي يمكن بـها توجيه التمويل الإنمائي من خلال القطاع الخاص. وقد بدأ البنك بالفعل اتخاذ المبادرات المالية

المناسبة لوضع ما يلزم لذلك من آليات ووسائل، بما في ذلك العمل على ابتكار منتجات مالية جديدة وتجهيز مجموعة من المشروعات الجيدة، وذلك لتعبئة الأموال الخاصة وتوجيهها للاستثمارات الإنتاجية. وسوف يبذل البنك كل الجهود الممكنة للتغلب على كافة الصعوبات والتحديات التي تواجهه في هذا المسعى.

5-5 ولتعزيز الروابط الحالية بين اقتصاديات الدول الأعضاء، وإيجاد روابط جديدة، سيعطي البنك مزيدا من الاهتمام لتمويل المشروعات الإقليمية التي تعود بالنفع على أكثر من دولة واحدة من الدول الأعضاء.

6-5 ويدرك البنك أهمية إنشاء وصيانة البنية الأساسية في دوله الأعضاء. وفي إطار الإجراءات المزمع اتخاذها لتعبئة المزيد من الموارد المالية وإشراك القطاع الخاص، سيمضي البنك قدما في مشروعه الرامي إلى إنشاء صندوق للبنية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك سيواصل البنك توجيه اهتمام خاص للمرافق العامة.

7-5 وسوف يواصل البنك توجيه اهتمام خاص لتمويل التجارة بين دوله الأعضاء، وتعبئة الموارد لهذا الغرض. ومن المعلوم أن هذا الجهد يخدم غرضا مزدوجا يتمثل في تعزيز التكامل الاقتصادي بالإضافة إلى توفير قنوات مربحة لتشغيل الأموال.

8-5 ويدرك البنك أن هناك احتياجات خاصة لدولـه الأعضـاء فـي محاولاتـها تكييف نفسها مع النظام الجديد للتجارة الدولية تحـت مظلة منظمة التجارة العالمية. وسوف يعمل البنك على تزويد دوله الأعضاء بالدعم الفني اللازم لتعظيم المنافع الناتجة عن العضوية في منظمة التجارة العالمية وتجنب السلبيات إلى أقصى حد ممكن.

9-5 من المعروف أن العلم والتكنولوجيا يتطـوران بسـرعة كبيـرة، وبالتالي يتزايد تأثيرهما على الاقتصاد العالمي والعلاقات المتبادلة فيه، مع ما يقترن بذلك من الكثير من الفرص والتحديات الجديدة. وسوف يوجه البنك اهتمامه لإيجاد ومتابعة السبل التي يمكن بـها للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية - مجتمعة ومنفردة – أن تستفيد من هذه الفرص الجديدة، وتتصدى في الوقت نفسـه لهـذه التحديات الجديدة بنجاح، وذلك مـن خـلال تعزيـز دور العلـم والتكنولوجيا لصـالح الشـعوب الإسـلامية فـي تلـك الـدول والمجتمعات.

10-5 سيواصل البنك متابعة استراتيجيته الخاصة بالدول الأعضاء الأقل نموا، وخاصة في مجالات مكافحة الفقر، وتنمية الزراعة، والأمن الغذائي، وتشجيع المشروعات والصناعات الصغيرة.

11-5 بعد أن استكمل البنك إنشاء شبكة نظم المعلومات لمنظمة المؤتمر الإسلامي، التي يتزايد عدد الدول الأعضاء المرتبطة عن طريقها،

سيواصل البنك مساعيه لتمكين دوله الأعضاء من الحصول، وبأفضل تكلفة، على أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات.

12-5 وكما قام البنك بتزويد دوله الأعضاء بمسار سريع للمعلومات، سيقوم أيضا بإعداد نظام المعلومات التي يمكن من خلالها زيادة التعاون. ونشير بصفة خاصة في هذا الصدد إلى أن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وهو أحد الأجهزة التابعة للبنك، يخطط لإنشاء نظام معلومات للتجارة وترويجها بغرض تمكين المصدرين والمستوردين في الدول الأعضاء من إبرام الصفقات الدولية فيما بينهم، وذلك جنبا إلى جنب مع نظم المعلومات الأخرى والترتيبات المتخصصة في شتى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية.

13-5 من المعلوم أن تطبيقات الاقتصاد الإسلامي آخذة في التقدم، وخاصة في مجالات البنوك والتمويلات الإسلامية . وسوف يواصل البنك القيام بدوره في مساعدة الأمة للإفادة من هذه التطبيقات وذلك عن طريق البحوث والتدريب في هذه المجالات.

14-5 وفيما يتصل بالبحوث، يعمل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب على الاسهام في موضوعات الاقتصاد الإسلامي والمصارف والتمويلات الإسلامية، وكذلك تطوير الأساليب والوسائل المناسبة لإدارة الاقتصاد بصفة عامة، والقطاع المصرفي والمالي بصفة خاصة، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. كما سيعمل المعهد كذلك

على بناء وتشغيل نظـام للمعلومـات عـن البنـوك الإسـلامية والمؤسسات المالية.

15-5 وسيعمل المعهد أيضا على زيادة قدراتـه فـي متابعـة وتحليـل التطورات الاقتصادية في الدول والمجتمعات الإسلامية للتعـرف على التحديات والفرص المتصلة بالتعاون فيما بين هـذه الـدول والمجتمعات.

16–5 وبالإضافة إلى البحوث، سيعمل المعهد على إعادة توجيه أنشـطته التدريبية لخدمة قطاع البنـوك والتمـويلات الإسـلامية، وإدارة الاقتصاد الكلي، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية القطاع الخـاص. وفضلا عن ذلك، سيوجه المعهد جهوده لتحديث أساليبه ومرافقـه التدريبية.

17–5 سيواصل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جهوده فـي تنظـيم ورعاية الحلقات الدراسية وحلقات العمل للمشاركين مـن الـدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية، وذلك في الموضوعات المتصلة بالاقتصـاد، والمصـارف، والتمـويلات الإسـلامية، والتنميـة الاقتصادية .

سادسا – الخاتمـة

1-6 إن هذا التصور المبدئي وهذا البرنامج يمثلان الخطـوة الأولـى نحو وضع استراتيجية كبرى لمستقبل الأمة الإسلامية بشعوبـها

وحكوماتـها. وما هذه الخطوة إلا دعـوة لإعـادة التفكيـر فـي أوضاعنا وصياغة الأولويات من جديد، وتنبيه الأمة إلى الحقـائق والحتميات المعاصرة، وحفزها على تعبئـة مواردهـا الخاصـة والعامة، حتى تكون قادرة على التصدي للتحديات التي تواجهها.

2-6 وسيبقى هذا التصور وهذا البرنامج مجرد أمل جميل إذا لم ينهض كافة المسؤولين عن شؤون الأمة، وإذا لم تنهض مؤسسات الأمـة وأعضاؤها، بما فيها منظمة المـؤتمر الإسـلامي والمؤسسـات الأخرى – كل في نطاق اختصاصه – بمسؤولياتـهم فـي إعـداد الأمة لمواجهة التحديات الآتية في حقبة زمنية قريبة .

وصدق ا العظيم إذ يقول :

﴿إن ا لا يغ ما بقوم ح يغ وا ما بأنفسهم﴾ **(الرعد – 11)**